تقرير لجنة المراجعة حول مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في شركة إعمار المدينة الاقتصادية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

إلى الســادة المسـاهمين
مجموعـة شركة إعمار المدينة الاقتصادية
مدينة الملك عبد الله الاقتصادية – المملكـة العربيـة السـعودية

مقدمة:

بناء على ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية في المادتين 10 و14 الخاصتين بالوظائف الأساسية لمجلس الإدارة والمهام الخاصة بلجنة المراجعة، وبناء على ما نصت عليه المادة 104 من نظام الشركات الجديد، تقدم لجنة المراجعة من خلال هذا التقرير رأيها في مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في شركة إعمار المدينة الاقتصادية.

اجتمعت لجنة المراجعة خلال العام 2022 عدد (9) تسعة اجتماعات تم مـن خلالهـا مناقشـة القوائـم الماليـة الاوليـة والسـنوية وأعمـال المراجعـة الداخليـة والمراجـع الخارجـي ومراجعـة الالتـزام والقضايا وإدارة المخاطر.

أنشطة اللجنة وأبرز أعمالها خلال العام 2022:

تقوم لجنة المراجعة بالمتابعة الدورية والقيام بالمسؤوليات والمهام الموكلة بها من قبل مجلس الإدارة حيث اعتمدت في إبداء رأيها حول مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية على التالي:

- **تعيين مراجع الحسابات المستقل:** قامت اللجنة بدراسة العروض المقدمة من عدد من شركات المراجعة المعتمدة لمراجعة الحسابات السنوية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ورفع توصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات والتوصية بذلك الى الجمعية العامة، وذلك ضمن المهام الموكلة إلى اللجنة في التوصية لمجلس الإدارة بتعيين أو إعادة تعيين مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم.

- **خطة المراجعة السنوية المقدمة من مراجع الحسابات:** اعتمدت اللجنة خطة المراجعة المقدمة من مراجع الحسابات بعد مناقشتها والتأكد من تضمنها مجالات الاهتمام الرئيسية والجوهرية بالنسبة للشركة.

- **دراسة القوائم المالية المتضمنة السياسات المحاسبية المتبعة ومناقشتها مع إدارة الشركة ومع مراجع الحسابات:** قامت اللجنة ضمن اجتماعاتها الدورية خلال العام بمناقشة السياسات المالية المتبعة في اعداد القوائم المالية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وبعد دراسة هذه السياسات ومناقشتها تم اعتمادها من قبل مجلس الادارة. كما قامت اللجنة بمراجعة القوائم المالية المرحلية الربع سنوية والسنوية والتقارير الخاصة بالمقارنة مع الفترات السابقة وابداء أي ملاحظات عليها ومناقشتها مع الادارة المالية للشركة ومع مراجع الحسابات قبل اعتمادها من قبل مجلس الادارة ونشرها ضمن منصة هيئة سوق المال والتي نتج عنها تقديم رأي غير متحفظ على البيانات المالية المجمعة للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

Emaar Economic City
2211 – Hejaz Boulevard – BayLaSun – Unit No. 01
King Abdullah Economic City 23965-7373
Kingdom of Saudi Arabia
Tel. +966 12 510 6666 Fax. +966 12 510 6902
www.kaec.net

شركة إعمار المدينة الإقتصادية
2211 – طريق الحجاز – البيلسان – وحدة رقم 1
مدينة الملك عبدالله الاقتصادية 7373- 23965
المملكة العربية السعودية
الهاتف: ٦٦٦٦ ٥١٠ ١٢ ٩٦٦+ الفاكس: ٦٩٠٢ ٥١٠ ٩٦٦+
www.kaec.net

- **"خطاب الإدارة" والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات ومدى قيام إدارة الشركة باتخاذ الإجراءات التصحيحية لهذه الملحوظات:** قامت اللجنة بالاضطلاع على "خطاب الإدارة" الذي يقدمه مراجع الحسابات بحسب تقريره السنوي وتلقت من ادارة الشركة الخطة اللازمة لاتخاذ الاجراءات التصحيحية الخاصة بهذه الملاحظات. تابعت اللجنة مع الادارة مراحل تنفيذ الخطة المذكورة آنفاً وتأكدت من التزام الادارة بتطبيق هذه الخطة.

- **التقارير والملحوظات التي يقدمها المراجع الداخلي للشركة ومدى قيام إدارة الشركة بإتخاذ الإجراءات التصحيحية لهذه الملحوظات:** تتابع اللجنة بشكل دوري مع المراجع الداخلي والادارة العليا للشركة مراحل التزام الادارة بخطط العمل المتفق عليها من أجل اتخاذ الخطوات التصحيحية الخاصة بالملاحظات المقدمة من المراجع الداخلي للشركة. ويقوم المراجع الداخلي بتقديم تقرير دوري للملاحظات والتقارير المنجزة من خطة العمل المتفق عليها. تقوم اللجنة بمناقشة هذا التقرير مع الادارة العليا للشركة ومع المراجع الداخلي.

- **خطة المراجعة السنوية المقدمة من المراجع الداخلي:** يقدم المراجع الداخلي للشركة خطة المراجعة السنوية المبنية على أساس تقييم المخاطر الخاصة بكل قسم من أقسام الشركة بالإضافة الى توجيهات الادارة العليا ولجنة المراجعة، وتعتمد اللجنة هذه الخطة بعد مراجعة المعايير السابقة الذكر. تتابع اللجنة مع المراجع الداخلي مدى الالتزام بالخطة المعتمدة وتعتمد أية تغييرات عليها بناءً على المبررات التي تستوجب هذه التعديلات ان وجدت.

- **مراجعة واعتماد "ميثاق عمل المراجعة الداخلية":** قامت اللجنة بمراجعة واعتماد "ميثاق عمل المراجعة الداخلية" بما يتوافق مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأفضل الممارسات العالمية، وضمان استقلالية رئيس المراجعة الداخلية بما يعزز الموضوعية المرجوة من أعمال المراجعة الداخلية.

- **اعتماد التحديثات على إطار عمل وبروتوكول المراجعة الداخلية:** قامت اللجنة بمراجعة واعتماد التحديثات اللازمة والمقترحة من رئيس المراجعة الداخلية على إطار عمل المراجعة الداخلية والبروتوكولات والإجراءات الخاصة بما يتناسب مع المستجدات المهنية في هذا المجال.

- **التقارير المختلفة التي تطلبها اللجنة من إدارة الشركة والتي تقوم بمراجعتها ومناقشتها خلال اجتماعاتها الدورية:** تطلب اللجنة بشكل دوري من الادارة العليا للشركة تقارير مختلفة خاصة بسير العمليات وعمليات التحصيل والقضايا القانونية وأوضاع الزكاة والضريبة على القيمة المضافة. كما تقوم اللجنة بمراجعة العمليات التي تتم مع الجهات ذات العلاقة بشكل دوري وإعطاء المرئيات بشأنها إلى مجلس الإدارة قبل اعتمادها. تتم مناقشة مختلف التقارير خلال الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة حيث تقدم الادارة المعلومات والأجوبة الكافية على استفسارات اللجنة. كما تقوم اللجنة بمناقشة ومراجعة كل المستجدات على صعيد الأنظمة والقوانين الجديدة في المملكة وتتأكد من امتثال الشركة لجميع متطلبات هيئة السوق المالية ونظام الشركات.

- **التقرير السنوي الخاص بالمخاطر التي قد تواجهها الشركة:** تقوم اللجنة بمراجعة التقرير الخاص بالمخاطر التي قد تواجهها الشركة وتبدي الملاحظات عليه بعد مراجعة الخطوات المتخذة من قبل ادارة الشركة لتخفيف آثار هذه المخاطر أو الغائها كلياً ان أمكن وتقوم برفعه الى مجلس الادارة لمناقشته واعتماده بشكل نهائي.

- **مراجعة مدى التعاون والمساعدة المقدمة من الإدارة للمراجعين الخارجي (مراجع الحسابات) والداخلي والتأكيد على استقلاليتهما وعدم وجود أي قيود تمنعهما من إتمام المهام المنوطة:** طلبت اللجنة من المراجعين مراجعتها في حال وجود أية صعوبات مهنية تكون عائقاً أمام اتمام مهام المراجعة. لم تتلقى اللجنة أية ملاحظة من المراجعين بهذا الخصوص وقد أكد المراجع الخارجي كما المراجع الداخلي بأنهما قد حصلا على كل المعلومات والوثائق المطلوبة من أجل اتمام أعمال المراجعة بشكل كامل.

- **التحقق من المظالم والبلاغات التي ترد إلى الشركة من أصحاب المصالح وتسويتها:** قامت اللجنة بمراجعة البلاغات الواردة عبر نظام الإبلاغ عن المخالفات والتحري منها بشكل مستقل عبر إدارة المراجعة الداخلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفقاً لسياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تم اعتمادها من قبل المجلس. لم يتبين من خلال التحريات عن البلاغات الواردة خلال العام أي مخالفات تتعلق بعمليات مشبوهة أو سرقات.

- **دراســـة تقارير الالتزام:** تقوم اللجنة بشكل دوري بدراسة تقارير الالتزام التي تعكس مدى التزام الشـــركة بـالمتطلبـات النظـامـيـة التي تصـــدرهـا الجهات الحكومية ذات العلاقة، كهيئة المدن الاقتصادية والمناطق الاقتصادية الخاصة ومتابعة تسوية النقاط المثارة وتنفيذ التوصـيات المتضـمنة في تلك التقارير.

رأي اللجنة في مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية:

لم تظهر تقارير عمليات المراجعة المشار إليها أعلاه ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية للشركة حيث أن أغلبية الملاحظات تصب بشكل رئيسي في مجالات تحسين الأداء وتفعيل عمل الإدارات والأقسام ورفع كفاءتها واستكمال توثيق إجراءاتها بهدف إضفاء مزيد من المتانة الى نظام الرقابة واستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.

بناء على كل ما تقدم أعلاه، ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن أهداف نظام الرقابة الداخلية هي:

- التأكيد على أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح وزيادة الدقة والثقة في البيانات المحاسبية.
- حماية الأصول والممتلكات.
- الحفاظ على النزاهة في المعاملات.
- زيادة كفاءة أداء الشركة والاستغلال الكفء لإمكانياتها المتاحة.
- الامتثال للقوانين واللوائح والعقود المختلفة.

فإن لجنة المراجعة تعتبر أن أهداف نظام الرقابة الداخلية على النحو المنصوص عليه في شركة اعمار المدينة الاقتصادية قد تحققت الى حد معقول مع الحاجة إلى تحسين بعض أوجه الفعالية في نظام الرقابة الداخلية عن العام المالي السابق. كما تعتبر اللجنة أن موقف إدارة الشركة بوجه عام بشأن الرقابة الداخلية هو موقف إيجابي، حيث أن غالبية الأنشطة تحكمها سياسات وإجراءات مكتوبة، وتتفاعل الإدارة بشكل إيجابي تجاه السياسات أو التحسينات الموصي بها. كما لم يوجد تعارض بين توصيات وقرارات لجنة المراجعة مع مجلس الإدارة خلال العام.

كما تشدد اللجنة بأن هذه المرحلة الدقيقة الناشئة تتطلب من مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على تحديث أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر للمساعدة في تجاوز المتغيرات والتحديات الحالية أو المستقبلية في كافة مستويات عمليات الشركة بكفاءة وفعالية.

علماً بأنه لا يمكن التأكيد بشكل مطلق على شمولية عمليات الفحص والتقييم التي تتم لإجراءات الرقابة الداخلية وذلك لأن عملية المراجعة في جوهرها تستند إلى أخذ عينات عشوائية، فضلاً على تنوع عمليات الشركة. ولذلك فإن جهود التحسين والتطوير مستمرة من قبل اللجنة والإدارات الرقابية ضمن منظومة خطوط الدفاع الثلاثة للحوكمة لضمان الفعالية والكفاءة في آلية متابعة وتحسين عمليات وإجراءات الرقابة الداخلية.

سوف تتابع اللجنة عملها خلال العام المقبل بإذن الله وسوف تقوم بالإبلاغ بأي تغيير على ما سبق في حال وجوده.

المخاطر المستقبلية والناشئة:

كما هو الحال في المشاريع الاستراتيجية العملاقة، فإن بناء مدينة متكاملة ينطوي على العديد من المخاطر المرتبطة بالفترة الزمنية الطويلة لإنهاء المشروع مع كل ما يعنيه ذلك من ضرورة التكيف مع المتغيرات السريعة من الناحية الاقتصادية والعملية. لذا تقوم الشركة من وقت لآخر بالتشاور مع بيوت الخبرة للتأكد من دقة الافتراضات والدراسات والاعتماد على أفضل الممارسات في النشاطات التي تمارسها من أجل ضمان الاستمرارية على المدى الطويل.
قامت الشركة بتحديد تصور عام عن المخاطر والتحديات التي قد تواجهها والتي من الممكن أن تؤثر على أدائها أو على برامج تطوير المدينة وقام المجلس والإدارة التنفيذية بوضع الخطط والإجراءات اللازمة للحد من تأثير هذه المخاطر أو إزالتها. أهم هذه المخاطر:

- أخطار مرتبطة بأمن وسلامة المدينة وسكانها.
- استمرار الانخفاض في المبيعات.
- عدم كفاية تفعيل الانظمة كما نص عليها تنظيم هيئة المدن والمناطق الاقتصادية والعديد من الأنظمة الجديدة أو المحدثة من الجهات المختصة والتشريعات الداعمة لإعطاء حوافز خاصة في المناطق الاقتصادية.
- المخاطر ارتفاع عدد القضايا الخاصة بالعملاء أو المطالبات المالية المختلفة.
- مخاطر عدم التمكن من جذب المزيد من السكان للعيش في المدينة وخلق فرص عمل أو استثمارات إضافية ضمن المدينة.
- مخاطر السيولة وعدم القدرة على الحصول على المزيد من التسهيلات المالية والتي تؤدي إلى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو القروض الحالية، الاستمرار بإدارة المرافق والخدمات الحيوية في المدينة أو تمويل المشاريع الجديدة.
- الأخطار المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية المعلومات.

بالإضافة الى المخاطر أعلاه تقوم إدارة الشركة برصد ومتابعة المخاطر ذات الطبيعة المالية المتمثلة بالمخاطر التالية:

قد تتعرض المجموعة لمخاطر مالية مختلفة بسبب أنشطتها. يركز برنامج المجموعة لإدارة المخاطر بشكلٍ عام على الإدارة القوية للسيولة، بالإضافة إلى رصد مختلف متغيرات السوق ذات الصلة، وبالتالي يسعى باستمرار إلى الحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

قد تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السوق (مخاطر سعر العمولة ومخاطر العملة ومخاطر الأسعار).
- مخاطر السيولة.

تستعرض هذه الفقرة معلومات حول تعرّض المجموعة المحتمل لكل من المخاطر المبينة أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وإجراءاتها لقياس وإدارة المخاطر.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تصميم ومراقبة إطار إدارة المخاطر لدى المجموعة. كما أن الإدارة العليا للمجموعة مسؤولة عن تحديث ومراقبة سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ورفع تقارير منتظمة عن أنشطتها إلى مجلس الإدارة.

إن سياسات إدارة المخاطر (الرسمية وغير الرسمية) لدى المجموعة مصممة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجهها المجموعة ووضع سقوف وضوابط ملائمة لها ومراقبتها مع الالتزام بتلك السقوف. يتم فحص سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكلٍ منتظم بما يعكس آثار التغيرات في ظروف السوق وأنشطة المجموعة.

تتولى لجنة المراجعة لدى المجموعة الإشراف على كيفية مراقبة إدارة المجموعة للالتزام بسياسات وإجراءات إدارة مخاطر المجموعة، كما تقوم بفحص مدى ملاءمة الإطار العام لإدارة المخاطر على ضوء المخاطر التي تواجهها المجموعة. يقوم قسم المراجعة الداخلية للمجموعة بمساعدة لجنة المراجعة في القيام بدورها الإشرافي. ويضطلع القسم بأعمال فحص منتظمة ومتخصصة لإجراءات إدارة المخاطر وأنظمتها الرقابية ويتم تقديم تقارير بنتائج المراجعة إلى لجنة المراجعة.

تتكون المطلوبات المالية الرئيسية للمجموعة من الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى والمطلوبات الإيجارية والمخصصات الأخرى والقروض قصيرة الأجل. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في الحصول على تمويل لعمليات المجموعة. تشتمل الموجودات المالية الرئيسية للمجموعة على الاستثمار في الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، الذمم المدينة للموظفين - برنامج تمليك وحدات سكنية، الايرادات الغير مفوترة، الذمم المدينة التجارية، الموجودات المتداولة الأخري، النقد المقيد والنقد لدي البنوك وما يماثله.

يقوم مجلس الإدارة بفحص واعتماد السياسات لإدارة كل من المخاطر التالية، والتي تم تلخيصها أدناه:

1- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمجموعة إذا فشل العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من الذمم المدينة للموظفين - برنامج تمليك وحدات سكنية، الايرادات الغير مفوترة، الذمم المدينة التجارية والموجودات المتداولة الأخري.

يتم تقييم مخاطر ائتمان العملاء من قبل المجموعة وتخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها الرقابية المتعلقة بإدارة مخاطر ائتمان العملاء. يتم تقييم جودة الائتمان للعميل بناءً على عملية

التصنيف الائتماني. يتم تحليل كل عميل جديد على حدة من حيث الجودة الائتمانية قبل الدخول في عقد مع العميل.

تسعى المجموعة إلى إدارة مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعملاء من خلال مراقبة الذمم المدينة القائمة. تتم بعض المبيعات المتعلقة بالعقارات على أساس أقساط. وتنص اتفاقيات البيع مع العملاء على نقل ملكية العقار إلى العملاء فقط عند تسديد سعر البيع بالكامل. يقوم قسم التحصيل بمراقبة قائمة الذمم المدينة التجارية القائمة ومتابعة العملاء للمدفوعات وفقًا للشروط التعاقدية. تختلف مدة السداد من منتج لآخر مع بعض الاستثناءات على مستوى العميل.

يتم إجراء تحليل الانخفاض في القيمة في تاريخ كل تقرير باستخدام مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. تستند معدلات المخصصات على عدد أيام التأخر عن السداد لقطاعات مختلفة من العملاء مع أنماط الخسارة المماثلة. يتم تعديل معدلات الخسارة السابقة لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل الاقتصاد الكلي (مثل توقعات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) التي تؤثر على قدرة العملاء لتسوية الذمم المدينة.

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الموجودات المالية الأخرى للمجموعة، فإن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة تنشأ عن تخلف الطرف المقابل عن السداد وبمبلغ يعادل حده الأقصى القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

تتم إدارة مخاطر الائتمان من الأرصدة البنكية والمؤسسات المالية من قبل خزينة المجموعة وفق سياسة المجموعة. وبالنظر إلى ملف البنوك التي تتعامل معها المجموعة، لا تتوقع الإدارة أن يتخلف أي طرف مقابل عن الوفاء بالتزاماته. تتعامل المجموعة مع البنوك ذات السمعة الطيبة ذات التصنيف الائتماني الاستثماري ويمكن تقييم الجودة الائتمانية لهذه الأصول المالية بالرجوع إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية. مخاطر الائتمان على النقد في البنوك، النقد المقيّد والودائع لأجل المرابحة محدودة لأنها محتفظ بها لدى بنوك ذات تصنيفات ائتمانية جيدة تتراوح من ب ب + وما أعلي من ذلك. وفي حين أن النقد وما يماثله والذمم المدينة الأخرى تخضع أيضًا لمتطلبات الانخفاض في القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"، فإنها تعتبر ذات مخاطر منخفضة ولا يُتوقع أن تكون خسارة الانخفاض في القيمة جوهرية.

مخاطر التكثيف الزائد

ينتج التكثيف عندما يشترك عدد من الأطراف في أنشطة أعمال مماثلة أو أنشطة في ذات الإقليم الجغرافي أو يكون لديها خصائص اقتصادية يمكن أن تتسبب في تأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بشكل مماثل لتأثرها بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو ظروف أخرى. وتتم إدارة تركيز المخاطر من خلال التركيز على الحفاظ على تنوع المحفظة. ولتفادي التركيز المفرط للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات المجموعة إرشادات محددة تهدف إلى التركيز على الحفاظ على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات المحددة للمخاطر وفقاً لذلك.

2 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم، على إيرادات المجموعة أو قيمة حصتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق ومراقبتها ضمن مقاييس مقبولة، مع تحقيق أعلى عائد. تشتمل مخاطر السوق على ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملة، مخاطر سعر العمولة، ومخاطر الأسعار الأُخرى.

أ) مخاطر سعر الفائدة

إن مخاطر سعر الفائدة مخاطر تعرض القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للتقلبات نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

إن تعرض المجموعة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة في السوق قد يتعلق بشكل أساسي بقروض المجموعة قصيرة وطويلة الأجل ذات أسعار الفوائد المتغيرة. تدير المجموعة مخاطر سعر الفائدة من خلال المراقبة المنتظمة لملفات سعر الفائدة لأدواتها المالية التي تحمل فوائد.

حساسية سعر الفائدة
يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل. مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، تتأثر خسارة المجموعة قبل الزكاة من خلال التأثير على القروض المحملة بمعدلات متغيرة.

تعتمد الحركة المفترضة في نقاط الأساس لتحليل حساسية أسعار الفائدة على بيئة السوق التي يمكن رصدها حاليًا، مما يُظهر تقلبًا أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة.

متوسط المعدل المرجح لقروض المجموعة طويلة الأجل هي 4,7٪ (تقريباً).

ب) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لم تجر المجموعة معاملات مهمة بعملات غير الريال السعودي والدولار الأمريكي. بما أن الدولار الأمريكي مرتبط بالريال السعودي، فإن المجموعة غير معرضة إلى مخاطر جوهرية في العملة.

ج) مخاطر الأسعار

إن المجموعة غير معرضة جوهرياً لمخاطر الأسعار حيث انها لا تحتفظ بأوراق مالية تمثل حقوق الملكية أو سلع.

3 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر قد تواجه فيها المجموعة صعوبات في تأمين السيولة اللازمة للوفاء بالارتباطات المتعلقة بالأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أحد الموجودات المالية بسرعة وبقيمة تقارب قيمتها العادلة. تدار مخاطر السيولة عن طريق التأكد بشكل دوري من توفر سيولة كافية، من خلال تسهيلات ائتمانية، للوفاء بالارتباطات المستقبلية. وتتم مراقبة التدفقات النقدية ومتطلبات التمويل والسيولة لشركات المجموعة على أساس مركزي، تحت رقابة خزينة المجموعة. يهدف هذا النظام المركزي إلى تعزيز فعالية وكفاءة إدارة الموارد الرأسمالية للمجموعة. يتمثل هدف المجموعة في الحفاظ على التوازن بين استمرارية التمويل والمرونة من خلال استخدام السحوبات البنكية على المكشوف والقروض البنكية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطات كافية ومرافق بنكية وتسهيلات القروض، من خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

وضعت إدارة المجموعة خطة لتمكين المجموعة من الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها ومواصلة عملياتها، دون تقليص كبير، كمجموعة مستمرة

وتفضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس لجنة المراجعة

أسامة عمر باريان